



تونس في 13 جانفي 2017

للإتصال السمعي والبصري

13 جانفي 2017

مكتب الضبط

2017/03

من الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري
 إلى السيد عبد العزيز الصيد بصفته الممثل القانوني لقناة الحوار التونسي
لفت نظر

بعد الاطلاع على المرسوم عدد 116 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 والمتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري وإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري وخاصة مقتضيات الفصول 5 و 28 منه.

وبعد الاطلاع على كراس الشروط المتعلق بالحصول على إجازة إحداث واستغلال قناة تلفزيونية خاصة في فصوله 14 و 24 .

وعلى الشكاية الواردة على الهيئة بتاريخ 01 نوفمبر 2016 من عميد كلية الصيدلة بالمنستير. وحرصا من الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري على ضمان احترام كرامة الإنسان والأخلاقيات المهنية.

فان الهيئة ترى من الضروري لفت نظركم إلى أن حلقة برنامج "الحق معاك" التي تم بثها بتاريخ 20 أكتوبر 2016 انطلاقا من الساعة التاسعة مساء و 24 دقيقة و التي تطرقت في جزئها الأول إلى وضعية نزاع قضائي بين طالب و كلية الصيدلة بالمنستير و بالتوجه للكلية للاستفسار حول الملف المذكور قام فريق التصوير بالدخول إلى الكلية لإجراء مقابلة مع عميدها دون التحصل على ترخيص مسبق منه إضافة إلى الإصرار على فرض إجراء لقاء صحفي معه.

وحيث و في إطار النقاش حول الملف المذكور توجه فريق البرنامج لعميد كلية الصيدلة بعبارات مثل " العميد يصحح في راسو، العميد ضميرو يويخ فيه، هل أن عميد كلية الصيدلة بالمنستير يعتبر نفسو مواطن صالح؟ " وهي عبارات تمس من شخصه وكرامته.

وحيث أنه و لئن كانت حرية الاتصال السمعي والبصري مضمونة وفقا للمعاهدات و المواثيق الدولية التي صادقت عليها الجمهورية التونسية ووفقا للمرسوم 116 لسنة 2011 المؤرخ في 02 نوفمبر 2011 على معنى الفصل 03 منه فإن ممارستها تخضع لجملة من الضوابط من بينها ضرورة احترام كرامة الإنسان.

وحيث اقتضى الفصل 28 من المرسوم عدد 116 لسنة 2011 المؤرخ في 02 نوفمبر 2011 والمتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري و بإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري أنه " في حالة علم المراقبين بوقائع تمثل مخالفة للنصوص الجاري بها العمل، كالممارسات المنافية

للاحترام الواجب لشخص الإنسان وكرامته وحماية الأطفال وللأخلاقيات المهنية وبأي خرق لمقتضيات كراس الشروط من قبل المنشآت صاحبة الإجازة، يعلم المراقب فوراً بذلك رئيس الهيئة الذي يقرر التدابير الواجب اتخاذها بعد تداول الهيئة، بما في ذلك رفع الأمر إلى السلطات الإدارية والقضائية والمهنية المختصة"

ولهذه الأسباب

فإن الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري تلفت نظركم للخرق المذكور وتدعوكم إلى احترام كرامة الإنسان والأخلاقيات المهنية التزاماً بمقتضيات المرسوم عدد 116 لسنة 2011 المؤرخ في 02 نوفمبر 2011 و المتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري وإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري.

عن الهيئة العليا المستقلة
للاتصال السمعي والبصري
الرئيس

النوري اللجمي

